أكد في رده الذي تنشره «الأنباء» أن هذه الخدمات توفر حلولاً تقنية متكاملة لتسوية العمليات المصرفية

وزير المالية رداً على أسامة الشاهين: 29 خدمة دفع حديثة تمت الموافقة عليها للبنوك المحلية لتدعيم الاستقرار المالي للاقتصاد

- البنك المركزي أرسل تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال لـ«الفتوى والتشريع» لإبداء الرأي القانوني بشأنها
- «المركزي» يحرص على دعم المبادرات المبتكرة في مجال الدفع الإلكتروني والتقنيات المالية من خلال تقديم الدعم للمبادرين والرد على استفساراتهم
- أصدر البنك وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية في عام 2018 اتساقاً مع تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال

سامح عبدالحفيظ

أكد وزير المالية خليفة حمادة أن البنك المركزي يولي أهمية كبيرة وبالغة لموضوع التقنيات المالية، مضيفا أنه تمت الموافقة على 29 خدمة دفع حديثة للبنوك المحلية، وذلك تماشيا مع التطور الهائل في مجال الاتصالات والنظم الإلكترونية التي تسهم بشكل كبير في سهولة التعامل وتبادل المعلومات وإجراء عمليات الدفع إلكترونيا بين الأطراف المختلفة على مستوى كل المجالات والأنشطة الحيوية.

وأضاف حمادة في رده على سؤال للنائب أسامة الشاهين حصلت «الأنباء» على نسخة منه عن خدمات الدفع الحديثة أن بنك الكويت المركزي شارك مبكرا مع كل الجهات المعنية في الكويت بمراجعة نصوص وأحكام مشروع قانون للمعاملات الإلكترونية، حيث أبدى بنك الكويت المركزي ملاحظاته في حينه، وقد كانت محل اعتبار لدى إصدار القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية.

وأوضح أن بنك الكويت المركزي أصدر تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال في 2018/9/30، وقد روعي قبل إصدارها مناقشة مشروع التعليمات مع البنوك المحلية وشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي.نت)، كما تم إرسال المشروع إلى كل من الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك لإبداء الرأي قبل صدور التعليمات.

وبين وزير المالية أن بنك الكويت المركزي أخذ في الحسبان الآراء المطروحة وقتها، وتبع ذلك إرسال مشروع التعليمات لإدارة الفتوى والتشريع لإبداء الرأي القانوني بشأنها، وذلك حرصا على تغطية كل الجوانب القانونية، حيث إن نطاق التعليمات يشكل كل الشركات والمؤسسات العاملة في مجال الدفع الإلكتروني للأموال داخل الكويت.

وذكر حمادة أنه ولتنظيم الأعمال المرتبطة بالتقنيات المالية والدفع الإلكتروني، يقوم بنك الكويت المركزي بدراسة طلبات قيد مزاولي النشاط ووكلائهم في سجل مزاولي النشاط ووكلائهم لدى بنك الكويت المركزي، وكذلك الطلبات الخاصة بالمنتجات أو الخدمات ذات التقنية المالية التي يقدمها كل من مزاولي أعمال نظم الدفع والتسوية الإلكترونية ووكلائهم ودراستها ورفع التوصيات بشأنها، بالإضافة إلى الطلبات الخاصة بالمنتجات أو الخدمات ذات التقنيات المالية المبتكرة المقدمة في إطار البيئة الرقابية التجريبية لتتم دراستها واختبارها وتقديم التوصيات بشأنها.

وقال الوزير إنه من الجدير بالذكر أن بنك الكويت المركزي يحرص على دعم المبادرات المبتكرة في مجال الدفع الإلكتروني والتقنيات المالية من خلال تقديم الدعم للمبادرين والرد على استفساراتهم، كما يتم التحقق من الالتزام بتعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، وذلك من خلال وظائف الرقابة المكتبية والتفتيش الميداني على جميع مزاولي نشاط أعمال نظم الدفع والتسوية الإلكترونية ووكلائهم. وأكد أنه في إطار جهود بنك الكويت المركزي لتوفير السياسات والتعليمات الرقابية الملائمة لدعم المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال المتطورة في مجال صناعة الخدمات المالية الحديثة، فقد أصدر وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية في عام 2018 اتساقا مع تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال.

أسامة الشاهين

وأضاف أن بنك الكويت المركزي قام بتحديث وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية في عام 2019 ليشمل نطاق تطبيقها كلا من الشركات والأفراد المتطلعين لتوفير المنتجات أو الخدمات المبتكرة القائمة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال أو المرتبطة بها أو غيرها من المنتجات والخدمات باستخدام تكنولوجيا حديثة أو تكنولوجيا قائمة بطريقة مبتكرة وذلك لدعم المبادرات المبتكرة في هذا المجال وتمكينها بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ويوفر الفرصة لمقدمي المنتجات والخدمات المالية المبتكرة لطرح ما لديهم من ابتكارات وفق منهجية لا تعرض النظام المالي والمصرفي للمخاطر.

وذكر أن بنك الكويت المركزي يسعى إلى مواكبة أفضل الممارسات في مجال الدفع الإلكتروني والتقنيات المالية، حيث أطلق بنك الكويت المركزي مبادرة «عيديتي» خلال عيد الفطر الماضي بالتعاون مع شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي.نت) والبنوك الكويتية، كما اتخذ الإجراءات اللازمة بشأن رفع حدود الدفع باستخدام تقنية الاتصال قريب المدى NFC من 10 دنانير الى 25 دينارا تماشيا مع الممارسات العالمية خلال أزمة «كوفيد 19».

وأكد وزير المالية أن بنك الكويت المركزي يحرص دائما على متابعة كل الأحداث والتطورات الدولية فيما يتعلق بأنظمة الدفع، وفي سبيل ذلك يجري الترتيبات اللازمة مع الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية لعقد اللقاءات والندوات والاجتماعات الدورية، بما يضمن الاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وتطبيقها في الكويت، مع إشراك وحدات الجهاز المصرفي للارتقاء بالمنتجات والخدمات التي يتم طرحها في السوق من خلال تلك الوحدات، وفي هذا المجال عقد بنك الكويت المركزي المؤتمر المصرفي العالمي «صياغة المستقبل» بتاريخ 2019/9/23 تحت رعاية سامية من المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد، طيب الله ثراه، الذي ناقش مستقبل الصناعة المصرفية وتطورها والتحديات الأساسية التي تعترضها وأهمية المبادرة لمواجهتها.

وأضاف: ونظم على هامش المؤتمر معرض التقنيات المالية، حيث قدمت فيه البنوك والشركات المحلية والإقليمية عروضا لمنتجاتها وخدماتها المتنوعة في مجال التقنيات المالية بهدف نشر الوعي لجمهور العملاء بتلك المنتجات والخدمات وكذلك اطلاع المشاركين والجمهور على أحدث التطورات في هذا المجال، إضافة إلى إتاحة الفرصة لكل الأطراف المعنية بتلك التقنيات لتبادل الأفكار بما يحقق تطوير المنتجات والخدمات المالية الحديثة.

وقال حمادة إن بنك الكويت المركزي يسعى دائما للتعاون مع الجهات الرقابية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، ومن أمثلة ذلك التعاون على مستوى الوطن العربي لتطوير نظام تسوية المدفوعات العربي، وعلى المستوى الخليجي فقد تأسست شركة المدفوعات الخليجية بقرار من قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تهدف إلى بناء نظام لربط أنظمة المدفوعات بدول المجلس ليكون الركيزة لأنظمة المدفوعات والتسويات المالية المشتركة وخدماتها في منطقة الخليج، من جهة أخرى هناك جهود مشتركة على المستوى الخليجي لتبادل المعلومات المرتبطة بمجال التقنيات المالية من خلال فريق العمل الدائم للتقنيات الحديثة في القطاع المالي في دول المجلس. وتأكيدا لرؤية بنك الكويت المركزي بأهمية التحول الرقمي، بين حمادة أن البنك أصدر تعميما للبنوك الكويتية بتاريخ 2019/10/6 بشأن طلب إعداد إستراتيجية صياغة المستقبل، بحيث تتضمن رؤية كل بنك وأهدافه الإستراتيجية نحو كيفية تطوير المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة باستخدام التقنيات المالية الحديثة ذات الجودة العالية والآمنة بتكلفة منخفضة وذلك لخدمة المجتمع، وتم تقييم الإستراتيجيات المقدمة ومناقشتها مع البنوك وإرسال التوجيهات المناسبة للبنوك.

وتابع: وتواصل بنك الكويت المركزي مع الجهات الجاري قيدها في سجل مزاولي النشاط ووكلائهم لدى بنك الكويت المركزي، وأجرى دراسات مكثفة للمستندات المقدمة بشأن استيفاء متطلبات قيد تلك الشركات، كما أجرى عديدا من الاجتماعات مع المعنيين في تلك الجهات لتوضيح تلك المتطلبات، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن قيد 11 مزاولا للنشاط حتى تاريخه، في سبيل تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني في الكويت، مع حث البنوك الكويتية نحو موافاة بنك الكويت المركزي بجدول زمني للانتهاء من إجراءات قيد وكلائهم، ووضعت خطة لإجراء تفتيش ميداني من قبل المختصين في بنك الكويت المركزي وفقا لجدول زمني واضح ومحدد لإحكام الرقابة السليمة المرتبطة بنظام أعمال نظم الدفع والتسوية الإلكترونية، حيث بدأت إجراءات التفتيش منذ شهر يناير من عام 2020 بعد قيد أول مزاول للنشاط.

وذكر أن تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال ألزمت الشركات والمؤسسات المالية التي تمارس أعمال نظم الدفع والتسوية الإلكترونية بتوفيق أوضاعها وذلك من خلال الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة المانحة للترخيص، أما تلك التي تأسست بعد صدور التعليمات فإن ممارستها للنشاط تتطلب الالتزام بقيد الشركة/ المؤسسة المالية أولا في سجل مزاولي النشاط ووكلائهم لدى بنك الكويت المركزي قبل تقديم أي منتجات أو خدمات مرتبطة بالدفع الإلكتروني في السوق المحلي.

وحرصا من بنك الكويت المركزي على توفير بنية تحتية سليمة لنظم المدفوعات تتميز بالأمان، فقد وضع خطة عمل متكاملة لمشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات KNPS بالتعاون مع البنوك المحلية، وذلك بهدف تدعيم ركائز الاستقرار المالي للاقتصاد الوطني، وتوفير حلول تقنية متكاملة لتسوية العمليات المصرفية فيما بين الجهات المشاركة في ظل تسارع النمو في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث يشمل المشروع منظومة من أنظمة الدفع والتسوية الإلكترونية، ومن المتوقع إطلاق النظام الآني للتسويات الإجمالية RTGS خلال عام 2021.

وبين حمادة أن دور الجهات الرقابية والتنظيمية فيما يتعلق بخدمات التقنيات المالية الحديثة مثل خدمات Apple Pay وSamsung Pay وFitbit Pay هو دور محفز يتمحور حول تقديم الدعم وتوفير البيئة الملائمة التي تمكن المؤسسات المالية المعنية وفق الترخيص الممنوح لها من تقديم الخدمات والمنتجات المبتكرة لجمهور العملاء على نحو آمن، كما يقع على عاتق الجهات الرقابية مسؤولية التأكد من أن المنتجات المالية تقدم وفق إجراءات تشغيلية تضمن الكفاءة ومعايير السلامة والأمانة اللازمة لتجنب تعريض النظام المالي والمصرفي لما قد يصاحب هذه الخدمات من مخاطر.

أما فيما يتعلق بما ورد بالسؤال حول خطة بنك الكويت المركزي لتشغيل جميع الخدمات لدى جميع المصارف، فأكد حمادة أن الخدمات والمنتجات المبتكرة التي يتم طرحها في السوق المحلي تكون من خلال المؤسسات المالية والشركات المعنية الراغبة في ذلك، والتي تقوم بدراستها وفق أسس تجارية وضمن إطار التكلفة والجدوى الاقتصادية مع تقدير حجم المنافسة من البدائل الأخرى القائمة والمتوقع طرحها مستقبلا، وفي حال تحققها من ذلك فإنها تقدم على إطلاق الخدمة، علما أن بنك الكويت المركزي يقوم بالعديد من الدراسات لتنظيم الجوانب المرتبطة بالتقنيات المالية الحديثة، وسبق له أن وافق لبعض البنوك المحلية على تقديم الخدمات المرتبطة بالتقنيات المالية والدفع الإلكتروني مثل Apple Pay وSamsung Pay وFitbit Pay.

ولفت إلى أن شركة Apple قد عقدت عدة اجتماعات مع بعض البنوك المحلية لبحث آليات تقديم خدمة Apple Pay والمتطلبات التشغيلية لذلك، بالإضافة إلى بحث أسعار تقديمها والتكاليف المرتبطة بها، كما عقد بنك الكويت المركزي اجتماعا مع شركة Apple لمناقشة ذات الموضوع، إلا أن الخدمة لم تطرح من جانب البنوك في الكويت حتى تاريخه، حيث إن موعد طرحها يرجع لكل من تلك البنوك وشركة Apple، وبنك الكويت المركزي قائم على حث هذه الجهات على تقديم هذه الخدمة بالطريقة الكفؤة والآمنة.

ولا شك أن مثل هذه التطورات إضافة إلى ما توفره من بيئة داعمة لطرح تطبيقات جديدة في مجال التقنيات المالية، فإنها توفر أيضا وفي الوقت ذاته بدائل مناسبة لأي تطبيقات تتسم بالكفاءة المطلوبة التي ينشدها العملاء ممن لديهم الرغبة في استخدام هذه التطبيقات المتطورة في مجال التقنيات المالية.

وبالنسبة لتقنية الاتصال قريب المدى NFC، قال الوزير إنها تقنية قائمة في السوق الكويتي، وتم تقديمها من خلال العديد من المنتجات والخدمات المطروحة من البنوك المحلية مثل السحب من خلال أجهزة السحب الآلي والدفع من خلال أجهزة نقاط البيع وذلك باستخدام البطاقات البلاستيكية والأجهزة الذكية.

وأكد وزير المالية أن مثل هذه الخدمات توفر بيئة داعمة في مجال التقنيات المالية على النحو الكفيل باستشراف التحولات الجذرية التي تصوغ مستقبل الصناعة المصرفية، ويساعد على بناء الإستراتيجيات التي تحقق للقطاع المصرفي النجاح في هذه الحقبة الجديدة من العمل المصرفي المتسمة بالتطورات المطردة في مجال التقنيات المالية، والتغيرات المتسارعة في توقعات العملاء واحتياجاتهم، وسيستمر بنك الكويت المركزي بحث الجهات على تقديم كل ما هو أفضل للعملاء وتوفير البيئة التقنية الآمنة لتقديم خدمات جديدة ذات كفاءة عالية للمجتمع.

وكان نص سؤال الشاهين لوزير المالية كالتالي:

لما كانت الخدمات الحديثة للدفع المالي مثل Gramin و Samsung Pay وApple Pay و NFC وFitbit Pay وPay وغيرها لها أبلغ الأثر في تحسين بيئة الأعمال وتسهيل شؤون الأفراد والشركات على حد سواء.

وحيث سبق لنا توجيه سؤال برلماني بهذا الشأن في 2019/9/29، وقد افاد محافظ بنك الكويت المركزي بأن البنك المركزي قد أصدر تعليمات للبنوك المحلية لتنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال في 2018/9/30، وأن البنك المركزي وضع خطة عمل متكاملة لمشروع «نظام الكويت الوطني للمدفوعات» بالتعاون مع البنوك المحلية، ومن المتوقع إطلاق الأنظمة الآلية خلال عامي 2020 2021.

ولما بدأت «بعض» البنوك المحلية بتشغيل «بعض» الخدمات المشار عنها أعلاه، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ ما خدمات الدفع الحديثة التي تم تشغيلها؟ مع بيان اسم الخدمة واسم المصرف مقدم الخدمة لعملائه.

2 ـ ما خطة بنك الكويت المركزي لتشغيل جميع الخدمات لدى جميع المصارف؟

م	البنك	المحفظة الرقمية	تاريخ الموافقة
1	البنك التجاري الكويتي	1 ـ محفظة التجاري	2020/8/10
		2 ـ ساعة غارمن الذكية 3 ـ ساعة فيتبت الذكية	2020/8/16
2	بنك الكويت الدولي	1 ـ محفظة سامسونغ	2020/10/27
3	بيت التمويل الكويتي	1 ـ محفظة بيتك	2017/7/11
		2 ـ ساعة غرمن الذكية 3 ـ ساعة فيتبت الذكية 4 ـ محفظة سامسونغ	2020/12/15
4	بنك الكويت الوطني	1 ـ محفظة آبل 2 ـ محفظة سامسونغ 3 ـ ساعة فيتبت الذكية 4 ـ محفظة غوغل	2019/10/28
5	بنك برقان	1 ـ محفظة سامسونغ 2 ـ ساعة غارمن الذكية 3 ـ ساعة فيتبت الذكية	2020/10/27
6	بنك الخليج	1 ـ محفظة آبل 2 ـ محفظة سامسونغ 3 ـ محفظة غوغل	2020/9/15
7	البنك الأهلي الكويتي	1 ـ محفظة آبل 2 ـ محفظة سامسونغ 3 ـ ساعة فيتبت الذكية 4 ـ محفظة غوغل 6 ـ ساعة غارمن الذكية	2020/10/27
8	بنك وربة	1 ـ محفظة سامسونغ 2 ـ ساعة غارمن الذكية 3 ـ ساعة فيتبت الذكية	2020/10/27
9	بنك بوبيان	1 ـ محفظة سامسونغ 2 ـ ساعة غارمن الذكية 3 ـ ساعة فيتبت الذكية	2020/7/19

حدود سلطة ديوان المحاسبة في تنظيم شؤون موظفيه (1)

بقلم: بدر مشاري الحماد
نائب رئيس جهاز المراقبين الماليين بالوكالة (سابقاً)
baderalhammad.com

أنشئ ديوان المحاسبة بمقتضى القانون رقم (30) لسنة 1964 وتعديلاته ليستهدف الرقابة المالية الفعالة على الأموال العامة، ويمارس الديوان اختصاصاته وفقا لأحكام هذا القانون على الجهات المشمولة برقابته، حيث يمارس الديوان رقابته بوجه عام على الإيرادات والمصروفات والأنظمة المالية المختلفة على النحو الموضح بأحكام القانون ذات الصلة.

كما يختص الديوان أيضا بالتحقق من مدى التزام الجهات المشمولة برقابته بالتشريعات المنظمة لشؤون التوظف فيها، وما يتعلق بها من قرارات التعيين والترقيات ومنح البدلات والعلاوات، وكل ما يتعلق بالشؤون المالية الوظيفية.

وحيث إن ديوان المحاسبة يعتبر من ضمن الوحدات الإدارية الحكومية، فهو أيضا معني بالالتزام بالتشريعات المنظمة للشؤون المالية وشؤون التوظف المقررة بالدولة، ما لم ينص قانون إنشائه على غير ذلك.

وسنركز في سلسلة هذه المقالات على مدى التزام ديوان المحاسبة فيما يتعلق بشؤون التوظف الخاصة به، وذلك نظرا للأثر المادي على انعكاسات القرارات الإدارية المتعلقة بشئون التوظف، خاصة أن شرارة إقرار الكوادر المالية للموظفين بالدولة انطلقت منذ بداية إقرار كادر مالي خاص للعاملين بديوان المحاسبة، ومن ثم تلا ذلك إقرار كوادر مالية للعديد من الجهات الحكومية على غرار كادر ديوان المحاسبة.

والتساؤل المطروح هنا: هل ديوان المحاسبة يملك من السلطة التي تخوله في إقرار مثل تلك المزايا النقدية والعينية لموظفيه؟ وللإجابة عن مثل هذا التساؤل يستلزم ضرورة التمعن في التشريعات المنظمة لعمل الديوان في هذه المسألة للوصول إلى إجابة موضوعية لهذا التساؤل المستحق.

فقد حددت المادة (3) من قانون إنشاء ديوان المحاسبة تشكيل الديوان، حيث يشكل من رئيس ووكيل ووكيل مساعد، وعدد كاف من الموظفين الفنيين، كما أجازت المادة تعيين نائب للرئيس وتعيين أكثر من وكيل ووكيل مساعد للديوان تبعا لحاجة العمل ومقتضياته، وأن يلحق بالديوان العدد اللازم من الموظفين غير الفنيين.

وتناولت المادة (34) من القانون آلية تعيين رئيس الديوان بحيث يعين بمرسوم أميري بناء على ترشيح رئيس مجلس الأمة، وإقرار المجلس لهذا الترشيح في جلسة سرية وبعد موافقة مجلس الوزراء، ويعامل الرئيس معاملة الوزير من حيث المرتب والمعاش وسائر البدلات والمزايا المالية ومن حيث نظام الاتهام والمحاكمة، ولا يجوز عزله إلا بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الأمة أو بقرار من السلطة التأديبية المختصة، وعليه بينت المادة بشكل واضح كيفية التعامل مع الاستحقاقات المالية الوظيفية المتعلقة برئيس الديوان.

كما تناولت المادة (37) آلية تعيين نائب لرئيس الديوان ومعاملته الوظيفية، وهي ذات الآلية المتعلقة بتعيين رئيس الديوان، كما يعامل النائب معاملة موظف الدرجة الممتازة (ب) من حيث المرتب والمعاش والمزايا المالية الأخرى، وعليه بينت المادة بشكل واضح كيفية التعامل مع الاستحقاقات المالية الوظيفية المتعلقة بنائب رئيس الديوان.

أما فيما يتعلق بالوظائف القيادية الأخرى فتناولت المادة (38) آلية تعيين كل من وكيل الديوان والوكيل المساعد وذلك بمرسوم أميري بناء على ترشيح رئيس الديوان وبموافقة رئيس مجلس الأمة ومجلس الوزراء، ويعامل الوكيل معاملة وكيل الوزارة، والوكيل المساعد معاملة وكيل الوزارة المساعد وذلك من حيث المرتب والمعاش وسائر البدلات والمزايا المالية، وعليه فقد بينت المادة بشكل واضح أيضا كيفية التعامل مع الاستحقاقات المالية الوظيفية المتعلقة بوكيل الديوان والوكيل المساعد.

وبخلاف الوظائف القيادية فإن باقي وظائف الديوان تدرج ضمن ميزانيته، وفق بيان يحدد به عدد الوظائف اللازمة له وأنواعها ودرجاتها ومرتباتها بكافة حلقات الوظائف المنصوص عليها في جداول الدرجات والمرتبات الملحقة بقانون الوظائف العامة المدنية وفقا لما وضحته المادة (34) من القانون، أي أنه تسري على وظائف الديوان أحكام القانون العام المنظم للوظائف العامة في ذلك الوقت.

ثم جاءت المادة (50) من القانون لكي تحدد سريان كل القواعد والأحكام المقررة في شأنه بقانون الوظائف العامة المدنية على موظفي ومستخدمي الديوان فيما لم يرد عنه نص خاص في قانون إنشاء الديوان.

وبناء على ما سبق يتبين ما هو الإطار القانوني الذي ينظم قواعد تعيين رئيس ديوان المحاسبة وقياديي الديوان وسائر موظفيه الفنيين وغيرهم من الموظفين، وتحديد استحقاقاتهم المالية الوظيفية وفقا لهذا الإطار.

الحمود لـ«الأنباء»: إعلان خلو المقعد النيابي لا يتطلب التصويت

آلاء خليفة

ذكر الخبير الدستوري ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق بجامعة الكويت د.ابراهيم الحمود انه حول إعلان خلو المقعد النيابي فانه قرار يصدر من المجلس وانه وفقا للمادة 18 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة يعلن المجلس خلو محل العضو لأي سبب من الأسباب.

وأوضح الحمود في تصريح خاص لـ«الأنباء» أن السبب هنا حكم المحكمة الدستورية بحسبانها محكمة طعون انتخابية وصحة العضوية. والإعلان ليس قرار بإسقاط العضوية، وإنما شهر الخلو أي كشفه ولا يتطلب الأمر ثمة تصويت من المجلس فالإعلان ليس بقرار برلماني وإنما تصريح عن حالة واقعية تمت ورئيس المجلس يبلغ رئيس الحكومة فورا بذلك لإجراء الانتخابات التكميلية (بقرار من وزير الداخلية). ومما يتعين ملاحظته ـ بحق ـ أننا لسنا أمام حالة من حالات أسقاط العضوية يجري عليها نص المادة 50 من قانون الانتخاب التي تتناول حالات السقوط للعضوية. وإنما نحن أمام حالة من حالات عدم صحة العضوية وبطلان إعلان الفوز ذاته ومن ثم فاننا نخضع لنص المادة 18 من اللائحة الداخلية لمجلس الامة التي توجب إعلان خلو المقعد وليس التقرير بأسقاط العضوية، حيث إن العضوية لم تكن موجودة في لحظة من اللحظات، ذلك أن العضوية قد تسقط لعدة أسباب كصدور حكم بعقوبة جنائية أثناء الفصل التشريعي أو فقدان الأهلية لأحد الأعضاء وغير ذلك الكثير من الحالات.

ولما كان ذلك كذلك وكانت المادة الاولى من قانون المحكمة الدستورية رقم 14 لسنة 1973 تجعل أحكام المحكمة الدستورية ملزمة للكافة ولجميع المحاكم وبحسبان هذا الحكم هو السبب في خلو المقعد فان إعلان الخلو يكون الابلاغ رسميا عن هذه الواقعة المادية.

وبصرف النظر عن الرأي في حكم المحكمة الدستورية فان أعماله واجب على كل السلطات وملزم لكافة المحاكم.

ولا مجال للقول ان حكم محكمة التمييز يسمو على حكم الدستورية لاختلاف مناط أعمالهما فحكم التمييز تناول مشروعية قرار اداري ولا علاقة له بمنازعة انتخابية وطعن بالعملية الانتخابية بحسبان هذا الاختصاص مسنود للمحكمة الدستورية بوصفها محكمة طعون انتخابية وصحة العضوية تبدأ أعمالها بعد انتهاء العملية الانتخابية للحكم بمدى توافقها مع القوانين.

د.ابراهيم الحمود
لمشاهدة الفيديو